

دراسة: المناخ يكلف الاقتصاد العالمي 20% من الناتج المحلي في 2025



أشارت دراسة إلى أن تغير المناخ الناجم عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الموجودة في الغلاف الجوي سيؤدي إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2050 بحوالي 38 تريليون دولار أي نحو 20 %، بغض النظر عن قوة الجهود التي قد تبذلها البشرية لخفض التلوث الكربوني.

غير أن خفض انبعاثات غازات الدفيئة بأسرع وقت ممكن يبقى أساسياً لتجنب المزيد من التبعات الاقتصادية المدمرة بعد 2050، وفق ما ذكر الباحثون في دراسة نشرها في مجلة «نيتشر».

وتظهر الدراسة التي نُشرت الأربعاء أن التداعيات الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ يمكن أن تزيد عشرات تريليونات الدولارات سنوياً بحلول العام 2100 إذا ارتفعت درجة حرارة الكوكب بشكل ملحوظ بما يتجاوز درجتين مئويتين فوق المستويات المسجلة منتصف القرن التاسع عشر.

وخلص الباحثون إلى أن الاستثمارات السنوية اللازمة للحد من زيادة درجة حرارة الأرض إلى أقل من درجتين مئويتين وهو الهدف الأساسي لاتفاقية باريس لعام 2015، تمثل جزءاً صغيراً من الأضرار التي يمكن تجنبها.

وقال المُعدّ الرئيسي للدراسة ماكس كوتس لوكالة فرانس برس إن البقاء تحت عتبة الدرجتين مئويتين «يمكن أن يحد من متوسط خسارة الدخل الإقليمي إلى 20 % مقارنة بـ 60 %» في سيناريو تكون فيه الانبعاثات نسبتها عالية.

من جهته، قال العالم في معهد بوتسدام لبحوث تأثير المناخ أندرس ليفرمان «يُتوقع أن تعاني الدول الأقل مسؤولية عن تغير المناخ خسارة في الدخل أكبر بـ 60 % من الخسارة التي ستلحق بالدول ذات الدخل المرتفع وأكبر بـ 40 % من خسارة الدول ذات الانبعاثات الأعلى».

وتتوقع الدراسة أن تتراجع مداخيل فرنسا بنسبة 13 % وكلّ من ألمانيا والولايات المتحدة بنسبة 11 % بسبب تغير المناخ بحلول 2050.

واستند الباحثون في توقعاتهم إلى بيانات اقتصادية ومناخية لأربعة عقود من 1600 منطقة بدلاً من الاستناد إلى بيانات على مستوى الدول، ما مكّنهم من إدراج عوامل تسببت بأضرار تجاهلتها دراسات سابقة مثل هطول الأمطار الغزيرة. (أ ف ب -)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024